

عام
مفلق



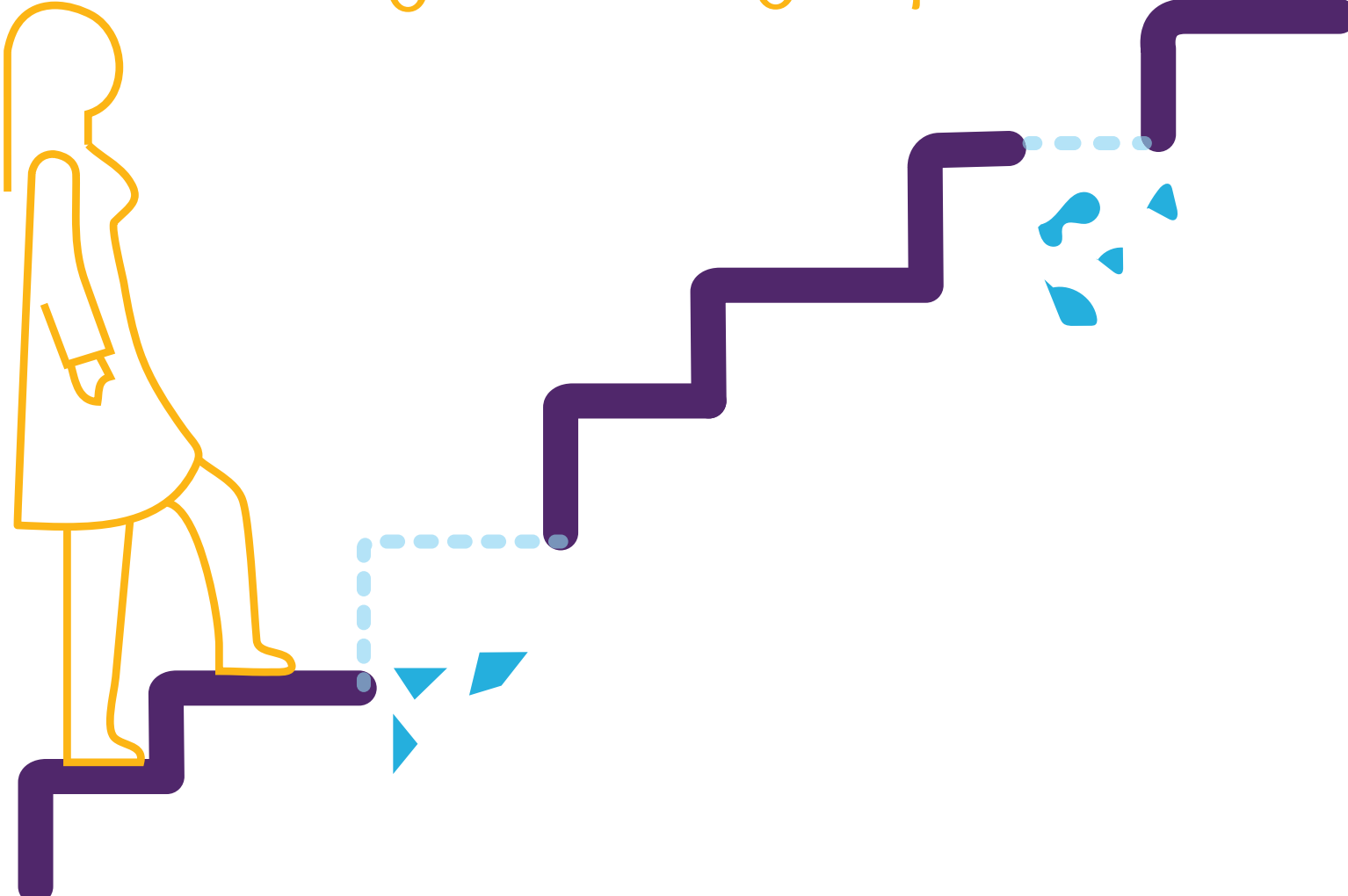
نظرة
للدراسات النسوية
Nazra for Feminist Studies

بعد عامين
من إقرار
استراتيجية
التمكين
2030

أوضاع النساء

ما بين

وعود 9 مجال عام
لم تحقق مفلق



في إطار إقرار عام 2017 عام للمرأة المصرية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، ومرور عامين على الاستراتيجية بتكليف الحكومة وجميع أجهزة الدولة والمجلس القومي للمرأة باعتبار الاستراتيجية هي وثيقة العمل لكافة الخطط والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية، وهي خطوة هامة من أجل حصول النساء على حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ المساواة بين الجنسين في كافة الجوانب بناء على أهداف الاستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة 2030، نحاول متابعة ما تحقق من وعود داخل الاستراتيجية وما لم يتحقق في ظل مجال عام مفلق لا يسمح للنساء بممارسة العمل العام والسياسي.

تتطرق الاستراتيجية إلى تمكين النساء من خلال أربعة محاور هم التمكين السياسي والدور القيادي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، الحماية. وتركز الورقة على تقييم المحور الأول المتعلق بالتمكين السياسي والدور القيادي للمرأة لارتباطه الوثيق بدور النساء في المجال العام والعمل السياسي منذ إطلاق الاستراتيجية عام 2017 وحتى عام 2019. بعد مرور عامين على إطلاق الاستراتيجية يتضح أن الإشكالية الأكبر ليست فقط بمضمون الاستراتيجية أو أوجه القصور في محتواها، ولكن بالأساس في طريقة التعامل مع المشاركة السياسية للنساء كقضية عامة هامة في صلب النظام الديمقراطي وليست فقط تمثيل عددي يكون مقبولا وضروريا في حقب محددة لصالح النساء، كما في تعديل المادة 102 للتعديلات الدستورية 2019 بفقرتها بشكل منفصل عن التعديلات الدستورية وعلى أساس تمثيل عددي فقط للنساء، في ظل غياب نظاما ديمقراطيا وأدوات ديمقراطية تسمح للنساء بالمشاركة في المجال العام بالمساواة مع الرجال وإقصاء نساء من المجال العام لاختلاف وجهات نظرن مع النظام الحاكم أو زيادة وتيرة العنف ضد النساء في المجال العام، أم من الصعب أن نرى نسبة تمثيل عددية مجردة من باقي العوامل كتميز إيجابي حقيقي لا يزيد فقط من عدد النساء في المجالس المنتخبة بل ويسمح لنساء متنوعة الخلفيات والتوجهات بممارسة حقوقهن السياسية وتمكينهن وإعطائهن أمثلة إيجابية لنساء أخريات تحفزهن على خوض معترك الحياة العامة والسياسية.

وفي ظل مجال عام يتسم بالتضييق على المدافعات والناشطات النسويات والمجتمع المدني، وممارسة السلطة الحاكمة العنف السياسي المتمثلة في حملات قبض على العديد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والمنخرطين/ات في العمل العام سواء الصحفيين/ات والسياسيين/ات، الحزبيين/ات والتعذيب في السجون، إلى جانب التضييق على منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والأحزاب السياسية سواء بالمنع من السفر أو تجميد حسابتهن والتشهير بهن/ن في كافة وسائل الإعلام.

وفي إطار اهتمام نظرة للدراسات النسوية بسؤال المشاركة السياسية للنساء، نتابع ونرصد أداء المجلس القومي للمرأة في تنفيذ استراتيجية التمكين 2030 وخاصة المحور المتعلق بالتمكين السياسي والدور القيادي، إلقاء الضوء على الاستراتيجية الوطنية 2030 والسياسات والتشريعات القوانين التي تقرها وتبناها مؤسسات الدولة المختلفة والتركيز على مدى تأثير تلك السياسات والإجراءات على قدرة النساء على المشاركة في

المجالات العامة خاصة في ظل حالة عامة من التضييق بالمجال العام المتمثل في أقصى مستوياته من حجب المواقع، والقبض على المدافعات، وتقييد حرية الحركة، والتعبير عن الرأي، مما يحد من قدرة المواطنين/ المواطنات على ممارسة حقوق المواطنة الأساسية لديهن والتي تعتبر المشاركة السياسية جزءاً أصيلاً لا يتجزأ منه.

تناقش الورقة عدة محاور رئيسية والتي توضح بشكل كبير تصور الدولة المصرية عبر عقود لنوع مشاركة النساء في السياسة المصرية، والتي نراها واضحة من خلال الاستراتيجية، مثل اعتمادها على رفع نسب مشاركة النساء مجردة عن رؤية لأهمية وجود مجال عام آمن يساعد النساء على الانخراط في العمل السياسي، وغياب الاستحقاقات الدستورية لعام 2014 التي تعامل النساء كمواطنات متساويات لنظرائهن من الرجال في الوطن الواحد، مثل إقرار مفوضية التمييز، وإقرار مبدأ اللامركزية في إدارة المحليات وتخصيص المقاعد المحددة للنساء، وإقرار ضرورة مناهضة وتجريم كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء.

محاور الورقة:

- محور التمكين السياسي والقيادي للمرأة طبقاً الاستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية 2030
- ما تحقق من محور التمكين السياسي والقيادي للمرأة الاستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية 2030 خلال عامي 2017-2019 توصيات.

تقديم المحور الأول التمكين السياسي والقيادي للمرأة طبقاً الاستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية 2030

صدرت الاستراتيجية في عام 2017 والذي أعلنه الرئيس عبد الفتاح السيسي عام للمرأة المصرية ويمتد الأفق الزمني لها عام 2030، ونركز على المحور الأول في الاستراتيجية الخاص بالتمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة. تعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية. ولأن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز أو العنف أو الممارسات الضارة بكافة أشكالها، إلى جانب المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون إقصاء من خلال حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والخدمات المالية، وذلك في إطار التشريعات الحاكمة. أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 والذي يضم 17 هدفاً، وقد كانت مصر من بين 193 من الدول التي تبنت أهداف التنمية المستدامة، والتي تضم هدفاً مستقلاً للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وهو الهدف الخامس، ويشمل الغايات التالية¹:

1. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
2. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
3. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

¹ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بالمساواة بين الجنسين ومقاصد الهدف <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality>

4. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
5. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وضمن تكافؤ الفرص لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
6. اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.
7. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
8. القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والنفاذ إلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية، والحصول على حقا في الميراث وفقاً للتشريعات الوطنية.

جدول مؤشرات قياس الأثر طبقاً لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة المصرية²

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في 2030
نسبة الناخبات من إجمالي المشاركين في الانتخابات	2014	%44	%50
نسبة تمثيل النساء في البرلمان	2016	%15	%35
نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية (طبقاً للدستور)	2014	%25	%35
نسبة النساء في الهيئات القضائية	2015	%0,5	%25
نسبة النساء في المناصب العامة ³	2016	%5	%17
نسبة النساء في وظائف الإدارة العليا ⁴	2016	%19	%27

ما تحقق من محور التمكين السياسي والقيادي للمرأة الاستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية 2030 خلال عامي 2017-2019:

نسبة الناخبات من إجمالي المشاركين في الانتخابات طبقاً لعام 2014 بنسبة 44%

(2) الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 جدول مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي للمرأة ص 27

(3) تعريف المؤشر: عدد الإناث اللاتي تشغلن مناصب عامة من إجمالي عدد الشاغلين لهذه المناصب بوجه عام في الدولة، ويتم حسابه عدد الإناث في المناصب العامة / إجمالي عدد الأفراد الشاغلين للمناصب العامة × 100.

(4) تعريف المؤشر: عدد الإناث اللاتي تشغلن وظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي (وزير أو أعلى، نائب وزير، الوظائف الممتازة، الوظائف العالية، مدير عام بالقطاع الحكومي) كنسبة من إجمالي عدد الشاغلين لهذه المناصب بوجه عام في الدولة كيفية حساب المؤشر: عدد الإناث في وظائف الإدارة العليا بالقطاع الحكومي / إجمالي عدد الأفراد الشاغلين للمناصب العامة × 100.

نسب تمثيل النساء في البرلمان:

• شهدت نهاية عام 2015 وجود عدد 90 نائبة برلمانية كالاتي: 56 نائبة بالقائمة، 14 نائبة معينة، 20 نائبة بالدوائر الفردي بما يعادل نسبة 15%.

• التعديلات الدستورية لعام 2019 المادة 102 وضع نسبة 25% مخصص للنساء في البرلمان، وفي محاولة لفهم ذلك وتطبيقه عملياً كيف يمكن زيادة تمثيل النساء في البرلمانات القادمة والمقرر عقدها خلال الفترة الزمنية المخصصة للاستراتيجية هي ثلاث برلمانات عام 2020، وعام 2025، عام 2030 سوف نجد أنها سوف تكون ثابتة بالنسبة المقررة في التعديل الدستوري، من غير التطرق إلى العمل على تغيير النظام الانتخابي الداعم للنساء والذي يعمل على زيادة تمثيل النساء في البرلمانات القادمة النظام الانتخابي القائم على النسبية والتراتبية والمناصفة بين النساء والرجال في القائم حتى تستطيع النساء التمثيل والتواجد، واستمرار الاعتماد على النظام المختلط الشامل النظام الفردي والقائمة المغلقة المطلقة القريبة من النظام الفردي، وذلك لأن في التحليل لنسبة النساء في البرلمان الحالي نجد العدد الأكبر من النساء الممثلات في البرلمان 56 بالقائمة المغلقة المطلقة لتبنيها المناصفة في المقاعد لصالح النساء، وضرورة تواجده قانون انتخابي يلزم ويقر بالمناصفة لصالح النساء حتى يتم زيادة النساء في البرلمانات القادمة وبالتالي تواجده قضايا النساء في التشريعات الصادرة عن البرلمان. نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية:

وأما عن النسب المرصودة للنساء في مجالس المحلية خصت المادة (180) من دستور عام 2014 ربع عدد المقاعد في المجلس المحلي المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي (من المحافظة إلى المركز ثم المدينة وحتى القرية)، وقد كان إجمالي عدد المقاعد في المجالس المحلية قد بلغ 53010 مقعد في آخر انتخابات محلية والتي أجريت عام 2008، وحصلت النساء على 2495 مقعداً أي ما يعادل 4,7% من مقاعد المجالس المحلية⁵.

وحتى الآن ونحن في عام 2019 لم يصدر قانون الإدارة المحلية ليطبق نظام انتخابي يعمل على تطبيق تلك النسبة، وأن يطالب المجلس القومي لحقوق المرأة بنظام انتخابي يحقق النسبة ويعمل على زيادة نسب تواجده النساء في المستقبل القريب، ولكن كيف نضع نسبة أقرها الدستور على كونها نسبة محققة دون انتخابات وتمثيل حقيقي للنساء على أرض الواقع، ومن ثم ماهي والطرق التي سوف تزيد النسبة المقررة في الدستور المعدل لعام 2014 لتصبح في عام 2030 حوالي 35%. ولا بد للمجلس القومي لحقوق المرأة في الاستراتيجية تقديم مقترحات تشريعية وقانونية لإمكانية التطبيق العملي والتدرج في النسب وصولاً لنسبة المقرر الوصول لها في استراتيجية 2030.

نسب النساء في الهيئات القضائية: مازالت 0,5% كما هي النسبة المرصودة حتى الآن.

(5) الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ص 24

النساء في النقابات المهنية:

نقابة الصحفيين:

غياب تمثيل النساء عن المجلسين المنتخبين للتجديد النضفي، المجلس الأول في 24 مارس 2017 ترشحت 14 صحفية، والمجلس الثاني المنتخب في 15 مارس 2019 ترشحت 11 صحفية، ولم تمثل الصحفيات في المجلسين على الرغم من أن نسبة الصحفيات العضوات أكثر من 35% من إجمالي أعضاء/عضوات الجمعية العمومية للنقابة.

نقابة الأطباء:

عقدت انتخابات التجديد النضفي لنقابة الأطباء في 11 أكتوبر 2019، حيث فازت الدكتورة رانيا العيسوي بمنصب نقيب أطباء بمحافظة القاهرة، وعلى مستوى العضوية فوق السن فازت الدكتورة جيهان يوسف، وتحت السن فازت الدكتورة هبة سامي، في القطاعات فازت الدكتورة رانيا العيسوي، وقطاع جنوب الصعيد فازت بي الدكتورة إيمان سلامة.

كما جاء التشكيل النقابي للمجلس، يوم الجمعة الموافق 18 أكتوبر 2019 تم خلاله اختيار أعضاء هيئة المكتب ومقرري اللجان.

وتشكلت هيئة المكتب من د. نجوى الشافعي وكيلا للنقابة، والدكتور إيهاب الطاهر، أميناً عاماً، والدكتور جورج ناشد أمين عام مساعد، والدكتور محمد عبد الحميد أميناً للصندوق، والدكتور أحمد فتحي امين صندوق مساعد.

ووقع الاختيار على د. أحمد فتحي، مقررا للجنة مصر العطاء، ولجنة المنشآت الطبية د. رشوان شعبان، ولجنة التحقيق د. جورج ناشد، والدكتور أحمد السيد، وللهيئة التأديبية د. أسامة عبد الحي مع د. رشوان شعبان، ولجنة الاجتماعية د. إيمان سلامة، مع د. أحمد أبو بكر، ولجنة التعليم الطبي د. رانيا العيسوي، مع د. نجوى الشافعي، ولجنة الشباب د. أحمد السيد، ولجنة الإعلام والنشر د. محمود عرفة، ولجنة الحريات د. محسن عزام، ولجنة الإسكان د. محمد عبد الحميد. وتشكلت اللجنة النقابية الوزارية برئاسة نقيب الأطباء د. حسين خيري، والدكتور إبراهيم الزيات مقررا، بعضوية د. أسامة عبد الحي، والدكتور أبو بكر القاضي، والدكتور محمد الأكشر، والدكتور أحمد السيد.

كما تم اختيار د. كريم مصباح مقررا للجنة النقابات الفرعية، ود. محمود عرفة مقررا مساعد، ولجنة الرواد د. نجوى الشافعي، والهيئة الاستئنافية د. محمد عبد الحميد، مع د. أحمد السيد، ولجنة العلاقات الخارجية د. محمد الأكشر.

نقابة المحامين:

لا توجد نساء ممثلات في مجلس نقابة المحامين الحالي، كما جاء تعديل رقم 147 لسنة 2019 لقانون المحاماة بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصادر بقانون رقم 17 لسنة 1983، كان من بينهم تعديلات خاصة بالعضوية وتشكيل مجلس النقابة المنتخب ولم يتضمن أي تدبير إيجابي لضمان تمثيل المحاميات في مجلس النقابة.

يلاحظ بشكل عام ضعف تمثيل النساء في مجالس النقابات المهنية رغم ارتفاع أعدادهن في الجمعية العمومية للنقابات، مما يعكس خلل في مدى عدالة النظم الانتخابية داخل النقابات، بالإضافة إلى أغلب النقابات لا يوجد بها لجان نوعية متخصصة للقضايا النساء، مما يؤثر سلباً على في طرح السياسات العامة الخاصة بالمهنة وطرح قضاياهن في العمل، مما يجعل النقابات تفقد مبادئ العمل النقابي الأساسية وهي الديمقراطية والتمثيلية والمساواة وعدم التمييز⁶.

نسب النساء في المناصب العامة ووظائف الإدارة العليا:

• الحكومات وتمثيل النساء بها: 2018-2019

1. التعديل الوزاري الموافق عليه من مجلس النواب في 14 يناير 2018 على التعديل الوزاري الجديد ليضم 6 وزيرات وهن الدكتورة إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة السياحة، د. هالة حلمي السعيد يونس وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، د. سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، د. غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، د. نبيلة مكرم عبيد وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج. أي أن نسبة تمثيل النساء داخل التشكيل الوزاري أصبح %17.6.
2. التعديل الوزاري في 14 يونيو 2018 ليضم 8 وزيرات وهن د. سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، د. هالة السعيد وزيرة التخطيط، د. غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، د. هالة زايد وزيرة الصحة والسكان، د. إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة، د. رانيا المشاط وزيرة السياحة، د. ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، نسبة تمثيل النساء داخل التشكيل الوزاري %24.

• حركة المحافظين: 2017-2019

- وجاءت حركة المحافظين الثانية في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بمحافظة واحدة في البحيرة الأستاذة نادية عينت في فبراير 2017.
- كما جاءت حركة المحافظين التالية في 30 أغسطس 2018 بالتعيينات الجديدة والتي شملت المحافظين/ات ونوابهم/ن، حيث تم تعيين الدكتورة منال عوض ميخائيل لمحافظة دمياط، وذلك بعدما شغلت منصب نائب محافظة الجيزة لشؤون البيئة وتنمية المجتمع، بالإضافة لتعيين 5 سيدات في منصب نواب المحافظين وذلك في محافظات وهي الجيزة، البحر الأحمر، البحيرة، والقليوبية، والوادي الجديد.
- كما جاءت حركة المحافظين يوم الأربعاء الموافق 27 نوفمبر 2019 بتعيين 16 محافظاً جديداً بدون نساء، بالإضافة لتعيين 7 سيدات في منصب نواب المحافظين وذلك في المحافظات الجيزة، مطروح، القاهرة، الشرقية، جنوب سيناء، أسوان، الإسكندرية. أما عن نسب وضع النساء في الجهاز الإداري بالمناصب القيادية على مستوى الوزارات والمحافظات لعام 2018 كانت كالآتي:

(6) كتاب المشاركة السياسية للمرأة لعام 2017 ص

على مستوى الوزارات:⁷

الوزارة	نسب تمثيل النساء في المناصب القيادية
وزارة الدولة للإنتاج الحربي	10%
وزارة النقل	9%
وزارة التموين والتجارة الداخلية	22%
وزارة الاستثمار	41%
وزارة المالية	29%
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	20%
وزارة البترول والثروة المعدنية	8%
وزارة الطيران المدني	23%
وزارة التنمية المحلية	7%
وزارة الهجرة وشؤون العاملين بالخارج	38%
وزارة الشباب والرياضة	24%
وزارة التعاون الدولي	43%
وزارة التضامن الاجتماعي	27%
وزارة قطاع الأعمال العام	39%
وزارة الثقافة	30%
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	23%
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	32%
وزارة الدفاع والإنتاج الحربي	0%
وزارة الخارجية	21%
وزارة العدل	48%
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	33%
وزارة التجارة والصناعة	26%
وزارة الدولة للشؤون القانونية ومجلس النواب	0%
وزارة السياحة	38%
وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية	22%
وزارة القوى العاملة	37%
وزارة الأوقاف	8%
وزارة الصحة والإسكان	39%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	30%
وزارة الموارد المائية والري	18%
وزارة الدولة لشؤون البيئة	31%
وزارة الداخلية	0%
وزارة الآثار	42%
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	23%

(7) تقرير متابعة دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ديسمبر 2018 ص 16

على مستوى المحافظات⁸:

المحافظة	نسب تمثيل النساء في المناصب القيادية
القاهرة	33%
الإسكندرية	56%
بورسعيد	33%
السويس	20%
دمياط	36%
الدقهلية	15%
الشرقية	21%
القليوبية	38%
كفر الشيخ	0%
الغربية	16%
المنوفية	38%
البحيرة	0%
الإسماعيلية	0%
الجيزة	41%
بني سويف	8%
الفيوم	13%
المنيا	35%
أسيوط	50%
سوهاج	17%
قنا	10%
أسوان	0%
الأقصر	13%
البحر الأحمر	19%
الوادي الجديد	13%
مطروح	0%
شمال سيناء	14%
جنوب سيناء	0%
الإجمالي العام	24%

يلاحظ من الجدولين السابقين أن هناك عدد من الوزارات نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية معدومة مثل وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب، كما نجد نسب تواجد النساء بالمناصب ضعيفة جدا في عدد من الوزارات الهامة مثل وزارة الدولة والإنتاج الحربي، وزارة البترول، وزارة التنمية المحلية، وزارة النقل، وزارة الأوقاف بنسبة من 8% إلى 10%.

(8) تقرير متابعة دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ديسمبر 2018 ص 17

ويلاحظ غياب النساء عن المناصب والقيادات العليا في عدد من المحافظات مثل محافظة جنوب سيناء، محافظة مطروح، محافظة أسوان، محافظة كفر الشيخ، محافظة البحيرة، محافظة الإسماعيلية، كما يلاحظ أيضا وجود النساء بنسب ضعيفة جدا في المحافظات الآتية: محافظة بني سويف، محافظة قنا، ومحافظة الفيوم بنسبة من 8% إلى 10%.

أخيراً، هدفت تلك الورقة إلى استعراض وتحليل مسارات الدولة في الالتزام بعملية التمكين السياسي للنساء بكافة صورته، وفي إطار الوعود المتضمنة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي لحقها التعديلات الدستورية لعام 2019 بتضمين تمثيل النساء بما لا يقل عن ربع مقاعد البرلمان لصالح النساء، كما يتضح صعوبة التزام الدولة بتحقيق التدرج في النسب الموضوعة بالاستراتيجية، منها النسبة المرصودة للمحليات هي النسبة المخصصة بدستور 2014 حتى الآن لم تستطع الدولة تحقيق هذه النسبة بعد مرور عامين، وكذلك الوضع بالنسبة للنساء في الهيئات والجهات القضائية بنسبة 0,5% دون زيادة، ويضاف إليهم تجاهل الدولة للالتزام بالاستحقاقات الدستورية لعام 2014 كالقضاء على كافة أشكال العنف، مفوضية مناهضة التمييز. ليتضح دائماً مدى صعوبة التزام الدولة والجهات المعنية بضمان تدرج نسب تمثيل النساء كما جاء في الاستراتيجية إذا ظلت الرؤية العامة مقتصرة على وضع أرقام ونسب مجردة عن السياق العام أو الصورة الأوسع لأوضاع النساء اجتماعياً، سياسياً، واقتصادياً أو ضرورة إتاحة مشاركة النساء في المجال العام وضمان سلامتهن. اختفاء الاستراتيجية بتطور طفيف في نسب الوزارات، ارتفاع نسب تمثيل النساء في المناصب العامة، وأيضاً المناصب الإدارية العليا، وزيادة عدد الناخبات.

ستظل محاولات تحليل أوضاع النساء من المشاركة السياسية تكشف عن فجوات واسعة بين التزامات الدولة وبين ما يتم إنجازه بالفعل وبين أوضاع النساء في المجال العام في إطار التصاعد مستمر في الانتهاكات وعمليات القبض التي تطال سياسيات، صحفيات، ناشطات، محاميات، ومدافعات عن حقوق الإنسان على خلفية آرائهن السياسية أو نشاطهن في المجال العام.

فيبقى السؤال حول مدى جدية الدولة في تمكين حقيقي للنساء من المشاركة السياسية، يضمن تمتع جميع النساء بحقوقهن في المواطنة على اختلاف طبقاتهن وآرائهن السياسية ومواقفهن، تواجد لا يمكن أن ينفصل عن خطة إصلاحات واسعة تعمل على تحسين أوضاع النساء اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتضمن لهن الحماية من كافة أشكال العنف.

التوصيات:

- التزام الدولة بإتاحة المشاركة العامة والسياسية للنساء في ظل مجال عام يدعم وجودهن، وتوفير بيئة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير.
- ضرورة قيام المجلس القومي للمرأة على إلحاق الاستراتيجية بمقترحات تشريعية وقانونية فيما يخص المحليات، تمكنه من التطبيق العملي والتدرج في النسب وصولاً للنسب المقرر الوصول لها في استراتيجية التمكين 2030.
- مطالبة المجلس القومي للمرأة بالضغط على الوزارات والمحافظات التي لم تمثل بها النساء في القيادات العليا بدمج النساء وإتاحة الفرصة لهن، مراقبة وتقييم أداء الوزارات والمحافظات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية 2030.

- مطالبة المجلس القومي للمرأة بمراجعة أوضاع النساء داخل النقابات المهنية والاشتباك في التعديلات الخاصة بقوانين تلك النقابات، والعمل على إقرار سياسة مناهضة العنف والتمييز الموجه ضد النساء، والعمل على تخصيص نسب للنساء في الهيئات العليا لمجالس النقابات المهنية لضمان وضع قضايا النساء النقابيات.
- العمل على مراجعة والمطالبة بتعديل التشريعات واللوائح الداخلية للنقابات المهنية وضرورة مراعاتها لتواجد النساء بها وتمكينهن.
- الالتزام بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية وإقرار قانون **مفوضية التمييز**: نصت المادة الثالثة والخمسون من الدستور المصري المعدل 9 على إنشاء مفوضية لمكافحة كافة أشكال التمييز التي تقوم لأي سبب، ومن ثم يجب أن يكون قانون إنشاء المفوضية من أولويات مجلس النواب القادم لمكافحة كافة أشكال التمييز في المجتمع المصري، والتي تفشت في الأونة الأخيرة ومنها استهداف النساء والتضييق عليهن في المجالين العام والخاص، سواء عن طريق العنف أو التمييز المبني على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، والتعرض للكائنات واستهداف أشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم وغيرها من صور التمييز، وضعف التشريعات القانونية التي تتصدى لمثل هذه الممارسات التمييزية، وإقرار قانون اللامركزية للمحليات والنسب المحددة للنساء، وإقرار قانون مناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء.

9 المادة (53) من الدستور المصري المعدل للجنة الخمسين 2014: المواطنون لحي القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تميز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.